الجمهوريـــــة اليمنيـــــة
اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهـــاكات حقـــــوق الإنســـــان

الملخص التنفيذي
للتقرير الدوري التاسع عن اعمال اللجنة الوطنية
للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان

للفترة من ٢٠٢٠/٨/١م وحتى ٢٠٢١/٧/١م

أولا: مقدمة

تسعى اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان من خلال تقريرها الدوري التاسع الذي يغطي الفترة من 2020/8/1م وحتى 2021/7/1م إلى عرض أهم نتائج أعمالها التي أنجزتها خلال هذه الفترة في مجال الرصد والتوثيق والتحقيق للانتهاكات وما بذلته من جهود في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وإنصاف الضحايا ، وتستمد اللجنة ولايتها في التحقيق في كافة انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكب على جميع أراضي الجمهورية اليمنية من كافة الأطراف وذلك بموجب القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012م بشأن إنشاء اللجنة الوطنية وتعديلاته، ويأتي إطلاق هذا التقرير بعد صدور قراري مجلس حقوق الإنسان **رقم(** A/HRC/45/L.25 **) ورقم (** A/HRC/45/L.51**) الصادرين بتاريخ (**6/10/2020**)** ، وتهدف اللجنة من خلال هذا التقرير إلى إطلاع الرأي العام المحلي والدولي وجميع المهتمين بملف حقوق الانسان في اليمن على الوضع الحقوقي والإنساني في اليمن وذلك من خلال بيان بعض أهم الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها والتحقيق فيها خلال فترة التقرير واستعراض لعدد من نماذج التحقيقات التي أجرتها اللجنة في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، ويعد هذا التقرير مكملا ومتصلا بالتقارير السابقة التي أطلقتها اللجنة خصوصا فيما يتعلق ببيان الولاية والاطار القانوني والمنهجية وأساليب العمل.

ثانيا: المنهجية

اعتمدت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان على منهجية واضحة في عملها قائمة على الالتزام بمعايير التحقيق الدولية المعمول بها في اللجان المماثلة، ووفقا لمبادئ "الموضوعية والشفافية والحياد والمهنية" المنصوص عليها في قرار إنشاء اللجنة.

وتمارس اللجنة أعمالها في الرصد والتوثيق والتحقيق في الانتهاكات طبقا لما هو مقرر في القوانين والتشريعات الوطنية، وذلك من خلال عدد من الوسائل والإجراءات التي تكفل الوصول إلى الحقيقة، كالمقابلات المباشرة مع الضحايا وذويهم، وزيارة أماكن وقوع الانتهاكات، والاستماع إلى الشهود، وتوثيق شهاداتهم، بما يضمن دقّة الشهادة، وحفظ تفاصيلها كدليل إثبات قانوني، مع مراعاة الحفاظ على السريّة، وسلامة الشهود، وضمان خصوصيتهم، إضافة إلى فحص ما يُقدم من تقارير وشهادات طبية وغيرها من الوثائق والصور والمستندات للتحقق من صحتها، كما عملت اللجنة على الاستعانة بالخبراء العسكريين الوطنيين لتحديد نوعية الأسلحة المستخدمة في استهداف الأحياء السكنية والأعيان المدنية، ومعرفة مصدر القصف وجهته ومداه، وذلك من أجل الوصول إلى قناعة في تحديد المتسبب في كل انتهاك.

وتعتبر منهجية النزول الميداني لمعاينة مكان الانتهاك إحدى الأساليب الرئيسية التي اعتمدت عليها اللجنة للوصول إلى الحقيقة، حيث بادر أعضاء اللجنة وفريق التحقيق المساعد وفرق البحث الميداني إلى الانتقال إلى أماكن وقوع الانتهاكات خصوصا الجسيمة منها، وخلال عملية النزول والمعاينة يتم رصد وتوثيق كل الآثار المتعلقة بالانتهاك، وذلك من خلال التقاط الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو، كما يتم فتح المحاضر وإجراء المقابلات المباشرة، والاستماع لإفادات الضحايا والشهود، والتأكد من مطابقة ما تتضمنه الإفادات لما هو ثابت من وقائع.

وقد حرصت اللجنة ضمن منهجية عملها على مراجعة وتحليل ما يُسلم إليها من وثائق وتقارير صادرة من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات، كما قامت اللجنة بتوجيه دعوة مفتوحة لعموم المواطنين وذلك عبر موقعها الإلكتروني وصفحتيها في "الفيس بوك" و" تويتر" لتقديم بلاغاتهم المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان إلى مقر اللجنة وموقعها الإلكتروني ومكاتبها أو إلى أحد راصديها المتواجدين في كافة محافظات الجمهورية. وقد التزمت اللجنة الوطنية في كل ذلك بالمعايير الدولية لعمل هذا النوع من اللجان خاصة فيما يتعلق بمبادئ الحياد والنزاهة والشفافية والمهنية.

ثالثا: علاقة اللجنة مع أطراف النزاع والجهات ذات الصلة بعملها:

عملت اللجنة على التواصل بشكل مستمر مع أطراف النزاع المسلح دون استثناء للوصول الى حقيقة الانتهاكات المنسوب ارتكابها الى كل طرف، كما بذلت اللجنة الكثير من الجهود من أجل تعزيز التعاون والتواصل مع الجهات ذات العلاقة بعملها سواء كانت مؤسسات رسمية أو منظمات مجتمع مدني محلية او دولية وذلك لما فيه تسهيل عمل اللجنة وحماية حقوق الانسان والحد من الانتهاكات، وهو الخط الذي انتهجته اللجنة منذ بدء عملها المجسد لمعايير المهنية والموضوعية والحياد.

حيث قامت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بالعديد من أنشطة التواصل مع أطراف النزاع، والجهات ذات الصلة بعملها، ومن أهمها ما يلي:

1- التواصل مع أطراف النزاع

- الحكومة اليمنية والجهات المحسوبة عليها:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، اخذ التواصل والتنسيق بين اللجنة والحكومة الشرعية أشكال مختلفة وفي مواضيع متعددة، ومن ذلك الطلب من بعض الجهات الرسمية التابعة للحكومة تسهيل نزول أعضاء وباحثي اللجنة لعدد من المناطق المختلفة، وكذلك ارسال عدد من المذكرات التي تتعلق بطلب الرد على استفسارات اللجنة بشأن الوقائع التي تحقق فيها والمنسوبة الى

جهات واشخاص تابعة للحكومة الشرعية، إضافة الى قيام اللجنة بتقديم العديد من التوصيات الى الجهات الحكومية بغية تحسين بيئة ووضع حقوق الانسان ، وقد اتخذت عملية التواصل بين اللجنة وبين الوزارات والمؤسسات المعنية التابعة للحكومة الشرعية طرق مباشرة متمثلة باللقاءات والاجتماعات، وطرق غير مباشرة عن طريق المخاطبات الرسمية المكتوبة، وسيتم التوضيح في الجزء الخاص بأعمال اللجنة أهم تلك اللقاءات، أما المخاطبات فقد تركزت على استكمال عملية التحقيق في الوقائع المنسوبة الى أفراد ينتمون للأجهزة الأمنية والعسكرية وكذلك توصيات من اللجنة الى الجهات المختصة بحماية بعض الحقوق او فئات من المجتمع بغية الحد من الانتهاكات وتحسين بيئة حقوق الانسان، ومن اهم تلك المخاطبات التي قامت بها اللجنة مع الحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير ما يلي:

1. خلال الفترة التي يغطيها التقرير وجهت اللجنة عدد من المذكرات المكتوبة الى الحكومة والمؤسسات والأجهزة التابعة لها منها (3) مذكرات الى وزير الداخلية بشان تحسين وضع السجون والسجناء في مديرية المخا في محافظة تعز ومديريات الخوخة وحيس في الحديدة ومحافظة حضرموت ومحافظة مأرب، إضافة الى مذكرة بشان الرد على استفسارات اللجنة المتعلقة بشكوى اسر ضحايا معتقلين لدى جهات تابعة لوزارة الداخلية ، وعدد(3) مذكرات الى وزير الصحة بخصوص الوضع الصحي لعدد من السجون المركزية في ظل انتشار جائحة كورونا إضافة تبادل العديد من المذكرات مع وزارة الخارجية.
2. وجهت اللجنة عدد (26) مذكرة الى عدد من قيادات الأجهزة الأمنية والعسكرية منها مذكرتين الى جهاز الامن السياسي ، ومذكرتين لإدارة امن محافظة تعز ، ومذكرة لإدارة امن محافظة مأرب ، وعدد(4) مذكرات الى إدارة امن محافظة شبوة ، ومذكرتين الى قيادة محور تعز ، ومذكرتين الى قيادة الشرطة العسكرية في محافظة تعز ، وعدد (5) مذكرات الى الحزام الأمني في عدن ، ومذكرتين الى الوية العمالقة ، ومذكرتين الى قيادة المقاومة الوطنية، ومذكرة الى اللواء الثاني مقاومة تهاميه ، ومذكرة واحدة الى قائد قوات النخبة الشبوانية ، ومذكرة الى قائد قوات الامن الخاصة في محافظة شبوة ، ومذكرة الى قائد قوات اللواء الثاني مشاة جبلي محافظة شبوة.
3. وفي حين وجدت اللجنة بعض التجاوب والردود الإيجابية على ما طرحته في مذكراتها من بعض الجهات مثل الامن السياسي في مأرب بشأن عدد من وقائع الاعتقال التي تحقق فيها اللجنة ومن إدارة أمن محافظة تعز بشأن احدى النساء المعتقلات التي تم التوجيه بالأفراج عنها، اضافة الى رد من قيادة محور تعز بشأن الانتهاكات التي طالت عدد من أبناء قرية المدهافة، تم تجاهل مذكرات اللجنة من بعض الجهات الأخرى خصوصا وزير الداخلية ووزير الصحة.

وبشكل عام وباستثناء وزارة الخارجية لازالت اللجنة كغيرها من بقية المؤسسات والاليات تواجه صعوبة في التواصل مع الحكومة بسبب عدم " السماح بتواجدها في العاصمة المؤقتة عدن، وتأمل اللجنة عودة الحكومة بجميع وزاراتها وممارسة عملها بشكل دائم من العاصمة المؤقتة عدن مما سيسهل على الحكومة القيام بمهامها الوطنية المناطة بها.

- التحالف العربي لدعم الشرعية:

قامت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بالتوصل الكتابي والشفهي مع قيادة التحالف العربي لدعم الشرعية عبر ضابط الاتصال المكلف بعملية تسهيل استلام مذكرات الاستفسار و تسليم الردود بشأنها الى اللجنة وهي الالية التي اتبعتها اللجنة بأعمال التحقيق منذ بدء عملها التزاما بالمبادئ والمعايير الدولية للتحقيق ، حيث تم توجيه مذكرة بتاريخ 13/12/2020 الى قيادة التحالف بشأن طلب الرد على استفسارات اللجنة حول عدد (37) واقعه من وقائع قتل واصابة المدنيين المنسوبه الى طيران التحالف التي تحقق فيها اللجنة ولم تتلقى اللجنة حتى كتابة التقرير أي رد بشان الوقائع التي تم الاستفسار عنها.

كما التقت اللجنة في بداية شهر مارس 2021م، مع فريق تقييم الحوادث المشتركة في مكتب اللجنة الرئيسي في العاصمة المؤقتة عدن اثناء زيارة الفريق الى مدينة عدن خلال الفترة3-6 مارس 2021م ، تم في اللقاء مناقشة عدد من وقائع الانتهاك المتعلقة بطيران التحالف التي تحقق فيها اللجنة والتي صدرت فيها بيانات من فريق تقييم الحوادث المشترك.

- جماعة الحوثي

منذ أن بدأت اللجنة في ممارسة مهامها، وهي تعمل على التواصل مع قيادة جماعة الحوثي في العاصمة صنعاء وذلك من خلال تحرير عدد من المذكرات الموجهة الى رئيس المكتب السياسي للجماعة بهدف الرد على استفساراتها بشأن الانتهاكات التي تقوم اللجنة بالتحقيق فيها وكذا طلب تحديد ضابط اتصال للرد على تلك الاستفسارات وكان آخر هذه المذكرات المحررة من اللجنة المذكرة المؤرخة في 27/6/2021 والمسلمة عبر راصد اللجنة في العاصمة صنعاء وبرغم حرص اللجنة على التواصل وطلبها اكثر من مرة تحديد ضابط اتصال إلا انها لم تتلقى حتى اليوم أي رد من قبل الجماعة بهذا الشأن ، وهو الاجراء الذي تتعامل به الجماعة مع معظم الجهات الوطنية والدولية العاملة في مجال حقوق الانسان.

- غير ان هذا لم يثني اللجنة عن مواصلة عملها في الرصد والتحقيق لكافة أنواع انتهاكات حقوق الانسان التي وقعت في مناطق سيطرة جماعة الحوثي عبر باحثيها وراصديها في محافظات امانة العاصمة وصنعاء وحجة وصعدة وذمار وعمران والمحويت وإب والحديدة الذين يقومون بمقابلة الضحايا وذويهم والاستماع الى شهادات الشهود في تلك المحافظات إضافة لعملية المعاينة والوصف لأماكن وقوع بعض الانتهاكات ومنها استهداف التجمعات السكانية والاضرار بالأعيان بمختلف اشكالها وانفجار الألغام في الطرق والمراعي.

وتأمل اللجنة من قيادة جماعة الحوثي التعاون معها وتحديد ضابط اتصال للرد على استفسارات اللجنة بشأن الادعاءات المنسوبة الى الجماعة وذلك في أقرب وقت.

2- التعاون مع الجهات ذات العلاقة بعمل اللجنة:

- التعاون مع السلطة القضائية:

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير، شلل كبير في عمل السلطة القضائية في عدد كبير من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية، خصوصا في مناطق عدن ولحج والضالع والمكلا وأجزاء من أبين، وإضراب جزئي في شبوة وسيئون، الامر الذي عرقل كثير من خطوات تواصل اللجنة مع السلطة القضائية ،خصوصا في مجال تسليم الملفات التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها، حيث لم تتمكن اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير من تسليم أي من الملفات التي انهت التحقيق فيها وذلك بسبب الاضراب القضائي، وكذا بسبب تعطل العمل في الكثير من المؤسسات بسبب انتشار كوفيد 19 ، ومنها النيابة العامة، والذي تسبب المرض في وفاة رئيس فريق مكتب النائب العام المعني باستلام الملفات المحالة من اللجنة القاضي شكري فرج ، وبالرغم من ذلك فقد حرصت اللجنة على التواصل مع مجلس القضاء، من خلال توجيه عدد من المذكرات الى رئيس المجلس، بشان عدد من التوصيات التي تتضمن بعض المعالجات التي اوصت بها اللجنة تجاه بعض أوجه القصور التي لاحظتها اللجنة، خصوصا اثناء نزولها الى عدد من المحافظات منها على سبيل المثال الخوخة ومارب وشبوة.

واهتماما من اللجنة بموضوع المحاسبة والمساءلة لمرتكبي الانتهاكات ورفع مستوى تناول القضاء لهذا الموضوع، نفذت اللجنة وبمشاركة مكتب النائب العام بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان 2020/12/10م ، ورشة عمل حول الجهود المبذولة في إجراءات محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان حضرها أعضاء اللجنة وعدد (14) قاضي من محاكم ونيابات الاحداث والجزائية ، ومكتب النائب العام، تم فيها مناقشة توصية اللجنة المقدمة للمجلس الأعلى للقضاء بإنشاء محكمة ونيابة مختصة بالنظر في الملفات المسلمة للقضاء، ودور اللجنة في تأهيل الكادر القضائي بآليات وخصوصية المحاكمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان كما انه وخلال فترة كتابة التقرير تلقت اللجنة مذكرة من مكتب النائب العام تفيد طلب نسخة من ملف قضية الصالة الكبرى بهدف السير في اجراءات رفع الدعوى الجزائية تجاه المسؤولين عن الواقعة، وتشكيل لجنة من قبل النائب العام لاستكمال اجراءات التحقيق واحالة المتهمين الى القضاء ، وقد رحبت اللجنة بهذه الخطوة وابدت استعدادها لتسليم الملف في اقرب وقت ممكن والتنسيق مع النيابة العامة من اجل ضمان مسائلة المنتهكين سواء في هذه الواقعة او في غيرها من الوقائع ووفقا لما هو متفق عليه في المحضر الموقع بين اللجنة والنائب العام والمؤرخ في 2018/7/11 م.

- التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان

تحرص اللجنة على تعزيز علاقتها والتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الانسان، باعتبار المفوضية هي المعنية بتنفيذ قرارات مجلس حقوق الانسان التي تنص على ان تقوم المفوضية بتقديم الدعم للجنة في عدد من المجالات، وهي بالتحديد طبقا **لما جاء في القرارين رقم(** A/HRC/45/L.25 **) ورقم(** A/HRC/45/L.51**) الصادرين بتاريخ (**6/10/2020**)** وبالرغم من تثمين اللجنة لتعاون مدير مكتب المفوضية في اليمن، والجهود التي يبذلها بمعية طاقمه في سبيل تقديم الدعم اللجنة، الا انه للسنة الثانية على التوالي يتعثر تنفيذ القرارات بسبب عدم جدية المفوضية السامية في جنيف، والجهات المعنية بتنفيذ القرارات بتقديم الدعم ، ففي الوقت الذي لم يتم فيه تنفيذ القرار السابق في الدورة (**45**) لمجلس حقوق الانسان ، على الرغم من وجود اتفاق مزمن على مجالات الدعم، وذلك بسبب ظروف انتشار جائحة كوفيد 19 ، واستبشار اللجنة بتعويضها بعد صدور القرارين الاخيرين في الدورة (**45**) ، الا انها فوجئت بإبلاغها من قبل المفوضية بان المبلغ المخصص للدعم محدود جدا ولا يتعدى ال اربع مئة وخمسون الف دولار ، وكانت المفاجأة الاكبر بتخصيص المفوضية لحوالي **70%** من المبلغ لما يسمى بالخبير، الذي عينته المفوضية للعمل معها من مبلغ الدعم الذي لم تطلبه اللجنة، ولم يتم استشارتها به او حتى معرفة ماهية الخبرة التي سيقدمها، وهو الامر الذي استدعى من اللجنة عقد اكثر من اجتماع مع الجهات المعنية في المفوضية، لمحاولة ثنيها عن هذا الاجراء المجحف بحق اللجنة والذي يهدر تطلعاتها، لكن المفوضية اصرت على قرارها كما انها اصرت على تخصيص الدعم المتبقي من المبلغ في عدد من المجالات التي لا تتناسب مع ما تحتاجه اللجنة، ومع ذلك لم يتم تنفيذ أي نشاط يستحق الذكر ،عدى جلسة تيسير عقدتها اللجنة لراصديها من مختلف اليمن في العاصمة المؤقتة عدن، لمدة 4 ايام.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين اللجنة وفريق الخبراء المعين من قبل مجلس حقوق الانسان ، فقد استلمت اللجنة مذكرة صادرة من رئيس فريق الخبراء البارزين ، **21** يونيو**2021**م يطلب فيها من اللجنة تزويدهم ببعض المعلومات المتعلقة بعدد من الوقائع التي قام برصدها وتوثيقها راصدي اللجنة في عدد من المناطق والمحافظات وقد ابدت اللجنة استعدادها للتعاون مع الفريق ، وقامت بتكليف الامانة العامة للجنة بالتواصل مع الفريق كما عبرت اللجنة عن تطلعها الى الاجتماع بفريق الخبراء البارزين

وفقا لما تم الاتفاق عليه مع مدير مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان وذلك خلال انعقاد دورة مجلس حقوق الانسان في سبتمبر المقبل وذلك بعد ان تعذر انعقاد الاجتماع في بداية شهر اغسطس في تونس بسبب جائحة كورونا.

- التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية:

لا شك أن لمنظمات المجتمع المدني دور محوري في حماية حقوق الانسان، وإيمانا من اللجنة بعملية التشبيك والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني، خصوصا مع تزايد الانتهاكات وتوسعها الذي يتطلب أشكال جديدة من التعاون، فقد حرصت اللجنة على رفع مستوى التواصل المباشر والغير مباشر، مع مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مجال الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الانسان ومناصرة الضحايا، وعكست اللجنة هذا التوجه في خططها السنوية وانشطتها الشهرية المختلفة ، حيث شملت آلية التعاون بين اللجنة والمجتمع المدني، قيام اللجنة بمراجعة التقارير الصادرة عن تلك المؤسسات حول الانتهاكات ووضع حقوق الانسان، وعكس المعلومات المفيدة منها الى راصدي اللجنة في المحافظات للتأكد منها، إضافة الى مشاركة المجتمع المدني في مناقشة تقارير اللجنة الدورية وبياناتها الصحفية ، حيث نفذت اللجنة ورشة مناقشة للتقرير الدوري الثامن بتاريخ 2020/9/7 م ، بمشاركة عدد (18) منظمة مجتمع مدني دوليه ومحليه مهتمة بملف الانتهاكات في اليمن ومنها منظمة العفو الدولية والهيومن رايتس ونداء جنيف Amnesty وhrw و Geneva Call تم فيها المناقشة المهنية للتقرير والوقوف على أهم النقاط التي تخدم تقارير اللجنة مستقبلا ، وسبل التعاون مع المنظمات المشاركة بالورشة والمدافعين عن حقوق الانسان في الوصول للمعلومات ، كما التقت اللجنة الوطنية بمكتبها الرئيسي في عدن مع ممثلة منظمة سيفيك Civilians in armed conflict لحماية المدنيين في ظل الصراع ، المديرة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك مديرة مشاريع المنظمة في الشرق الأوسط ، نوقش فيها تدشين عملية التعاون بين الجهتين والاستفادة من خبرات اللجنة و خلفيتها في القانون اليمني ونظرته وموقفه من الانتهاكات، وتحديد مستوى عكس قواعد الاشتباك ومبادئ القانون الدولي الإنساني وحماية الضحايا في التشريعات اليمنية ، والاتفاق المبدئي على أوجه الشراكة بين اللجنة وسيفيك والتي تضمنت مجالات: المأسسة(السياسيات) والتأهيل ، ورفع قدرات الامن والجيش والقضاء والمجتمع المدني في حماية المدنيين وكذلك الرقابة على أداء المؤسسات الأمنية والعسكرية للحد من الانتهاكات عبر مذكرات التخاطب مع تلك الجهات واللقاءات لمناقشة المساءلة الداخلية للأفراد عن الانتهاكات إضافة الى دور سيفيك في تعريف المانحين وعدد من أطر المجتمع الدولي بالدور الكبير الذي تقوم به اللجنة في سبيل التحقيق في الانتهاكات وانصاف الضحايا ، وكذلك قامت اللجنة بتنفيذ عدد من ورش العمل مع منظمات المجتمع المدني، لمناقشة مواضيع مختلفة متعلقة برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان عامة والانتهاكات الخاصة التي تطال فئات معينة.

كما استطاعت اللجنة خلال النصف الأول من العام 2021م ، توقيع مذكرة تفاهم بينها وبين المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تضمنت الاتفاق على دعم المركز الدولي للعدالة الانتقالية لجهود اللجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان، لمعالجة انتهاكات حقوق الانسان والسعي لتحقيق العدل والسلام في اليمن، وذلك من خلال ندوات تدريبية الكترونية تهدف لبناء معارف وقدرات أعضاء اللجنة ، فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية والحصول على معلومات وتحليلات متعلقة بسياقات أخرى، وبناء علية بدأ تنفيذ ورشتين تدريبيتين في شهري ابريل ويونيو 2021م في مواضيع اساسيات العدالة الانتقالية والمحاسبة الجنائية.

كما وقعت اللجنة مذكرة تفاهم مع منظمة نداء جنيف في نهاية شهر مايو2021م، شملت تنفيذ عدد من الأنشطة في مجالات مختلفة، منها تبادل المعلومات بشأن انتهاكات حقوق الانسان والضغط على أطراف النزاع بإجراء المحاسبات الداخلية والرد على استفسارات اللجنة، وتدريب المنظمة للمحققين والباحثين الميدانيين التابعين للجنة على الموضوعات ذات الصلة بعمل اللجنة، ومنها الانتهاكات ضد المدنيين عامة وبعض الفئات الخاصة.

- وفيما يتعلق ببرنامج دعم اللجنة المنفذ من قبل المنظمة الدولية لتنمية القانون IDLO وبتمويل من الخارجية الهولندية، والذي تعثر تنفيذ الكثير من انشطته، فقد تم الانتهاء من البرنامج في نهاية شهر مارس 2021م، حيث قامت المنظمة بتسليم الأمانة العامة للجنة عدد من البرامج والمستلزمات العينية، التي تم طلبها من قبل اللجنة، كحل بديل نتيجة لعدم تنفيذ الأنشطة المتفق عليها.

- أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة في مجال الرصد والتوثيق والتحقيق خلال الفترة التي يغطيها التقرير

أولا: في مجال الرصد والتوثيق

خلال الفترة التي يغطيها التقرير واصل راصدي اللجنة وعددهم (40) راصد وراصدة المتواجدين في كافة المحافظات اليمنية، أعمال الرصد اليومي والاسبوعي والشهري لوقائع انتهاكات حقوق الانسان التي تعرض لها الضحايا من الأطراف دون استثناء، بالإضافة الى التنسيق مع عدد من المتطوعين في المحافظات البعيدة، خصوصا في محافظات سقطرى والمهرة وريمة، او في المناطق النائية في محافظات حجة والحديدة.

ومن أجل الوصول الى أكبر قدر من الضحايا، ورصد كافة الانتهاكات التي طالت مختلف الفئات والشرائح في المجتمع، في جميع المحافظات اليمنية، كثفت اللجنة تواصلها مع المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال رصد وتوثيق بعض أنواع الانتهاكات، وفي سبيل ذلك قامت بما يلي:

1- نفذت اللجنة ورشة عمل عبر شبكة الانترنت بتاريخ 2021/4/28م، حول الانتهاكات التي طالت النقابات والاتحادات العمالية والمهنية والفئوية واعضائها في جميع المحافظات ، شارك فيها عدد من رؤساء وممثلي الاتحادات والنقابات العاملة في

الجمهورية اليمنية، ومنها نقابات المعلمين والصحفيين والمحاميين والمهندسين وهيئة التدريس بالجامعات ، واتحادات العمال، والفئات الأشد فقرا ونساء اليمن والغرف التجارية والصناعية، نوقش فيها خطة رفد اللجنة الوطنية بالوثائق والمعلومات والبيانات الخاصة بانتهاكات حقوق الانسان التي قامت برصدها تلك المؤسسات وقيام اللجنة باستكمال التحقيق في تلك الانتهاكات وعكسها أيضا في قاعدة بيانات اللجنة الوطنية وقد اثمر هذا اللقاء عن تفاعل عدد من النقابات وفي مقدمتها نقابة المعلمين اليمنيين والتي قامت بتسليم اللجنة مذكرة مرفق بها عدد من الكشوفات المعدة من قبل النقابة والتي تتضمن عدد (1165) حالة انتهاك طالت المنتسبين الى النقابة والمنشآت التعليمية في حوالي 19 محافظة .

2- عقدت اللجنة أثناء نزولها الى مدينة سيئون لقاء تشاوري بمشاركة فاعلة من (28) منظمة مجتمع مدني عاملة في مجال حماية المرأة والطفل ورصد الانتهاكات المتعلقة بالاعتقال التعسفي وتجنيد الأطفال ومعاناة النازحين. تم في الورشة مناقشة طبيعة وأنواع الانتهاكات في الوادي والصحراء ودور المجتمع المدني في التوثيق ورفع المعلومات الى اللجنة الوطنية وفق النموذج المعد من اللجنة.

3- رفع قدرات راصدي اللجنة:

حرصا من اللجنة على بناء قدرات طاقمها ورفع كفائتهم المعرفية القانونية ومهاراتهم الفنية الميدانية لضمان جودة مخرجات عملية التحقيق، وفي خلال الفترة التي يغطيها التقرير نفذت اللجنة ثلاث ورش تدريبية لراصديها من مختلف المحافظات وذلك في المواضيع التالية:

1- ورشة تدريبية في العاصمة الموقتة عدن لتقييم ومراجعة عملية الرصد والتوثيق للجنة شارك فيها 40 باحث ومتطوع من كافة المحافظات في الفترة 24-25 نوفمبر2020م،

2- دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام في العاصمة المؤقتة عدن لراصدي اللجنة حول" مهارات التكييف والتحقيق في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الانسان نفذتها اللجنة خلال الفترة من 18- 20اكتوبر2020م وبدعم من المفوضية السامية لحقوق الانسان.

3- دورة تدريبية لراصدي اللجنة لمدة اربع أيام في الفترة من 20-23يونيو2021م على مهارات التكييف والتحقيق في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الانساني شارك فيها عدد (40) باحث وباحثة من كافة المحافظات وبدعم من المفوضية السامية لحقوق الانسان.

- نتائج أعمال الرصد والتوثيق خلال فترة التقرير:

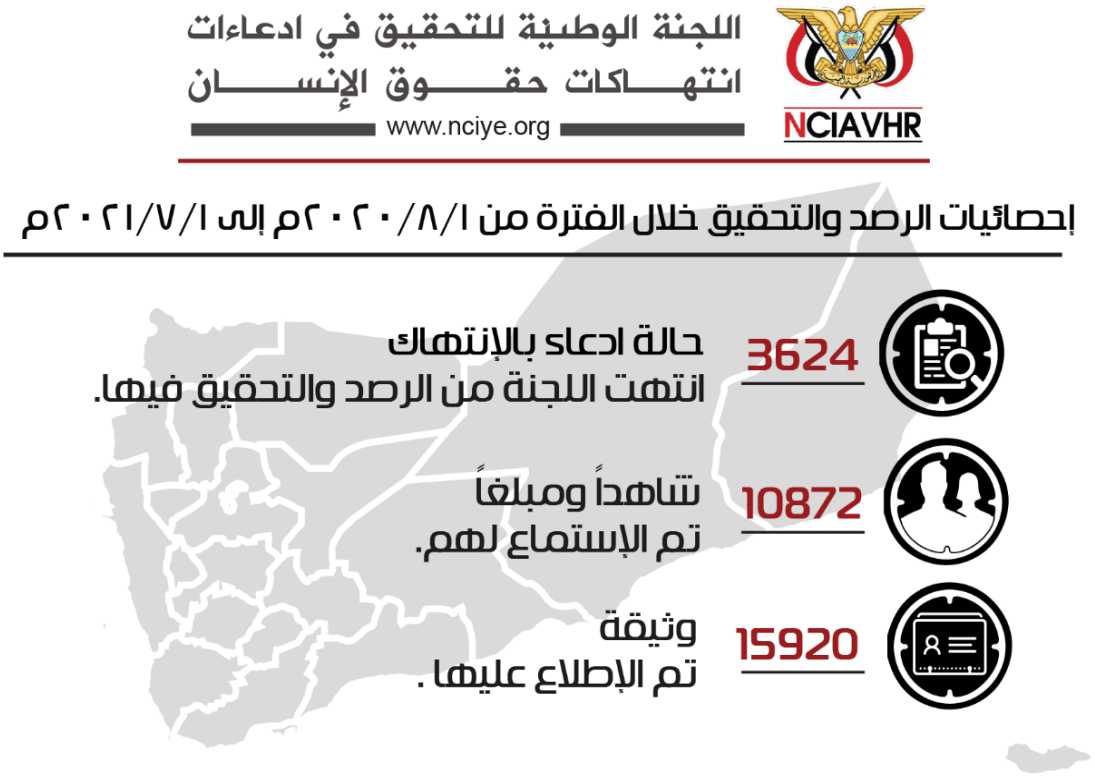

م	نوع الانتهاك	عدد الوقائع	عدد الضحايا	تصنيف الضحايا		
				رجل	امرأة	طفل
1	قتل واصابة المدنيين	869	1386	945	133	242
2	تجنيد الأطفال	132	132	-	-	132
3	زراعة الألغام الفردية	130	150	108	14	28
4	الاعتداء على الأعيان الدينية والثقافية والتاريخية	32	-	-	-	-
5	الاعتداء على الأعيان والطواقم الطبية	13	15	2	-	-
6	القتل خارج نطاق القانون	76	72	63	3	10
7	التهجير القسري	92	160	0	0	0
8	الاعتقال التعسفي والاخفاء القسري	1219	1219	1125	6	88
9	التعذيب وسوء المعاملة	86	86	81	3	2
10	تفجير المنازل	40	-	-	-	-
11	التدمير والاضرار بالممتلكات العامة	16	-	-	-	-
12	التدمير والاضرار بالممتلكات الخاصة	544	-	-	-	-
13	المنع من الحركة والتنقل	19	35	27	7	1
14	الاعتداء على المدارس	33	-	-	-	-
15	الاعتداء على التجمعات السلمية	2	2	1	0	0
16	الاعتداء على حرية الرأي والتعبير	21	21	-	-	-
17	المحاكمات الغير قانونية	5	8	1	-	-
18	اعاقة بالمساعدات الإنسانية والاستيلاء عليها	16	-	-	-	-
19	حصار وتجويع المدنيين	7	-	-	-	-
20	الاعتداء على المنظمات والنقابات	5	-	-	-	-
21	التعسف الاداري	35	-	-	-	-
22	الاغتصاب والعنف الجنسي	3	3	0	3	0
23	قصف الطائرات الامريكية من غير طيار					
24	إرهاب المدنيين وإثارة الرعب	64	-	-	-	-
25	استخدام المواطنين دروع بشرية	2	2	1	0	1
26	المساس بحرية الرأي والمعتقد	6	-	-	-	-

27	زراعة الغام المركبات والعبوات الناسفة	101	177	122	18	19
28	اخذ الرهائن من المدنيين	1	-	-	-	-
29	الحرمان من الحق بالدفاع	3	-	-	-	-
30	الحرمان من حق اللجوء الى القضاء	1	-	-	-	-
31	الحرمان والتمييز في حق التعليم	18	-	-	-	-
32	المعاملة الغير انسانية والماسة بكرامة الاشخاص	8	15	14	1	0
33	المعاملة اللاإنسانية للمعتقلين بسبب الحرب وحرمانهم من حقوقهم القانونية	5	-	-	-	-
34	حرمان المعتقلين من الغذاء والفحص الطبي والتواصل مع ذويهم	2	-	-	-	-
35	عدم تقديم المشتبهة به للقضاء	4	-	-	-	-
36	منع تكوين نقابات او جمعيات واغلاقها	2	-	-	-	-
37	تزويج القاصرات قبل البلوغ	12	12	0	0	12
	الإجمالي	3624				

ثانيا: في مجال التحقيق في الانتهاكات:

تحرص اللجنة منذ بدء عملها ووفقا للقرار الجمهوري المنشئ لها، على اتباع آليات مختلفة لضمان جودة عملية التحقيق، والتي تهدف الى اثبات الوقائع، وتحديد المتسببين بها، وفق القوانين الوطنية والدولية المنطبقة على كل واقعة، وبما يضمن مساءلة مرتكبي الانتهاكات وجبر ضرر الضحايا، وفي سبيل ذلك قامت اللجنة بعدد من الأنشطة المتعلقة بالتحقيق ومنها ما يلي:

أ. النزول الميداني للمحافظات والمناطق التي تشهد وقائع انتهاكات حقوق الانسان:

تم خلال الفترة التي يشملها التقرير، تنفيذ عدد من الزيارات الميدانية الى عدة محافظات، بهدف تقييم حالة حقوق الانسان والتحقيق الميداني المباشر بعدد من الوقائع الجسيمة التي شهدتها وتشهدها تلك المحافظات، ومعاينة أماكن وقوع الانتهاكات والأدلة الميدانية المتوفرة والاستماع الى الشهود والمبلغين، إضافة الى زيارة ومعاينة السجون ومراكز الاحتجاز وتحديد مستوى حصول السجناء والمحتجزين على حقوقهم المكفولة في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية ، والاستماع الى اقوال ومطالب السجناء والمحتجزين من الجنسين والرفع باحتياجاتهم الى الجهات المختصة.

كما تم خلال النزولات الميدانية التي نفذتها اللجنة عقد (6) لقاءات مع قيادات السلطة المحلية في محافظات الحديدة وشبوة ومأرب وتعز وحضرموت بهدف مناقشة وضع حقوق الانسان في تلك المحافظات والاستفسار عن عدد من الوقائع التي تحقق فيها اللجنة والشكاوى المرفوعة اليها، واللقاء مع مدراء أمن تلك المحافظات والمسئولين في الجهات والمؤسسات الأمنية والعسكرية، تم فيها مناقشة وطرح العديد من الاستفسارات بشأن عدد من الانتهاكات المنسوبة الى بعض منتسبي هذه الجهات، إضافة الى مناقشة بعض التجاوزات التي تقوم بها بعض الوحدات الأمنية والعسكرية في بعض المدن الخاضعة لسيطرة الحكومة ، وسنوضح هنا اهم أعمال النزول والمعاينة والتحقيقات الميدانية التي نفذها أعضاء اللجنة خلال الفترة التي يشملها التقرير.

- **النزول الميداني الى مديرية المخا بمحافظة تعز:**

قام أعضاء اللجنة خلال الفترة من 2021/3/29م وحتى 2021/3/31م ، بزيارة مديرية المخا (الساحل الغربي) من محافظة تعز والتي سبق ان رصدت وحققت اللجنة في عدد من الوقائع التي شهدتها المنطقة منذ مايو2015م في مديريات المخا وموزع والوازعية، وخلال النزول الى مديرية المخا قام أعضاء اللجنة بمعاينة آثار القصف على منطقة الزهاري، وكذا معاينة بعض الاحياء التي شهدت عدد من وقائع زراعة الألغام ، والاطلاع على آثار الأسلحة والاعيرة النارية التي تم بها استهداف مركز الزهاري الصحي، وآثار القصف المختلفة التي تسببت في تعطيل المركز، وحرمان مئات المواطنين من منطقتي يختل والزهاري لفترة طويلة من الخدمات الصحية، في ظل الأوبئة التي تنتشر بهذه المنطقة.

كما قام أعضاء اللجنة بمعاينة الدمار الذي شمل منازل عدد من المواطنين، وكذا التحقيق في تفجير مدرسة الزهاري الابتدائية التي تعمل منذ عام 1988م، والتي كان يستفيد منها عدد 490 طالب وطالبة.

- **النزول الى محافظة الحديدة:**

قام أعضاء اللجنة خلال يومي 1-2021/4/2م بالنزول الى مديرتي الخوخة وحيس في محافظة الحديدة، حيث تم في الزيارة القيام بالآتي:

ناقش اعضاء اللجنة مع قيادة السلطة المحلية ممثلة بمحافظ محافظة الحديدة ومدراء مديريات الخوخة وحيس والدريهمي وضع حقوق الانسان في المحافظة وأهم الانتهاكات التي شهدتها، وسبل تعاون اللجنة والسلطة المحلية في الوصول الى الضحايا.

التقى أعضاء اللجنة بمدير أمن الخوخة لمناقشة أسباب زيادة عدد المحتجزين بسبب تأخر تفعيل دور القضاء والنيابة في المديرية، كما تم زيارة مركز الاحتجاز التابع لإدارة الامن.

3- قام أعضاء اللجنة بلقاء مدير امن مديرية حيس لمناقشة أوضاع المحتجزين في إدارة الامن والاستماع الى اهم الصعوبات التي تواجه إدارة امن المديرية، كما تم زيارة عنبر المحتجزين والاطلاع على أوضاعهم، وظروف احتجازهم.

4- قام أعضاء اللجنة بالتحقيق في عدد من الوقائع التي شهدتها مدينة حيس، ومنها معاينة آثار القصف الذي استهدف مركز الكوليرا بالمديرية، وكذا معاينة وتصوير بقايا آثار القصف المدفعي الذي تعرض له مستشفى حيس الريفي. إضافة الى معاينة آثار التدمير الذي لحق مدرسة القادسية جراء الحرب التي تشهدها المديرية.

5- التقى اعضاء اللجنة بالمتحدث الرسمي باسم قوات المقاومة الوطنية وتم الاتفاق على ان تقوم قوات المقاومة الوطنية بتعيين ضابط اتصال من قبلها للرد على استفسارات اللجنة بشأن الوقائع التي تقوم بالتحقيق فيها وقد وجهت اللجنة مذكرة بذلك الى قائد قوات المقاومة الوطنية تطلب منه تعيين ضابط الاتصال بحسب ما تم الاتفاق عليه الا انه وحتى كتابة التقرير لم يتم تكليف ضابط للاتصال مع اللجنة وتامل اللجنة ان يتم ذلك في أقرب وقت.

- النزول الى محافظة شبوة:

نفذ أعضاء اللجنة نزول ميداني الى مدينة عتق يومي 5-6 يونيو2021م، تم خلالها القيام بعدد من الأنشطة ومنها: اللقاء مع قيادة السلطة المحلية والقضائية والجهات الأمنية في المحافظة، والنزول الى مبنى السجن المركزي وإدارة البحث الجنائي للاطلاع على أوضاع السجناء والمحتجزين والوقوف على ظروف وأماكن احتجازهم، كما تم عقد جلسات استماع لضحايا عدد من الانتهاكات والتحقيق في عدد من الوقائع التي تم رصدها من قبل اللجنة.

كما التقى اعضاء فريق اللجنة بقائد قوات الامن الخاصة في محافظة شبوة، وتم الاتفاق على ان تقوم قوات الامن الخاصة بتعيين ضابط اتصال من قبلها للرد على استفسارات اللجنة بشأن الوقائع التي تقوم بالتحقيق فيها ، وقد وجهت اللجنة مذكرة بذلك الى قائد قوات الامن الخاصة تطلب منه تعيين ضابط الاتصال بحسب ما تم الاتفاق عليه الا انه وحتى كتابة التقرير لم يتم تكليف ضابط للاتصال مع اللجنة وتامل اللجنة ان يتم ذلك في اقرب وقت.

4- النزول الميداني الى محافظة حضرموت (سيئون):

خلال يومي 7- 8 يونيو2021م نفذ أعضاء اللجنة نزول ميداني الى مدينة سيئون، حيث التقوا بمدير امن مديريات الساحل والصحراء، ومدير السجن المركزي، ومدير إدارة البحث الجنائي، كما قامت اللجنة بزيارة مقر مبنى السجن المركزي للاطلاع على أوضاع السجناء والمحتجزين والوقوف على ظروف وأماكن احتجازهم، كما عقدت اللجنة ورشة عمل موسعه مع عدد من منظمات المجتمع في مديريات الوادي والصحراء، بهدف التنسيق والتعاون خصوصا فيما يتعلق برصد وتوثيق الانتهاكات وتعزيز وضع حقوق الانسان في هذه المديريات.

5- النزول الميداني الى محافظة مأرب:

بهدف التحقيق في وضع حقوق الانسان في مأرب قام أعضاء اللجنة خلال الفترة 9- 12 يونيو2021 م بالنزول الى محافظة مأرب التي تشهد منذ بداية العام 2021م عمليات عسكرية، وسقوط مقذوفات مختلفة وارتفاع في عدد الضحايا المدنيين، حيث قامت اللجنة اثناء زيارة مأرب بعدد من إجراءات التحقيق والمعاينة والاستماع للضحايا وشهود ومن ذلك:

1- اللقاء بقيادة السلطة المحلية في محافظة مأرب وعدد من القيادات الامنية ومدراء المكاتب التنفيذية المتصلة بعمل اللجنة.

2- النزول والمعاينة لمركز الاحتجاز في البحث الجنائي والحبس الاحتياطي، حيث تم معاينة عنابر واقسام مركز التوقيف في ادارة البحث الجنائي والذي تواجد فيه (136) محتجز وسجين بالإضافة الى بعض المحكوم عليهم والذي تم ايداعهم في مقر ادارة البحث بسبب تجاوز الطاقة الاستيعابية للسجن المركزي نتيجة لضيق السجن وزيادة الكثافة السكانية في محافظة مارب.

3- النزول والمعاينة للسجن المركزي والاستماع لشكاوى واحتياجات النزلاء: حيث قام أعضاء اللجنة بزيارة ومعاينة مبنى السجن المركزي والذي كان يتواجد فيه عدد (190) محتجز وسجين يتوزعون على عدد (6) غرف (عنابر) ، فيما يتواجد عدد كبير منهم في الساحة دون وجود سقف او غطاء ، وذلك لكون السعة الاستيعابية لهذ السجن عند بناءة هي لعدد (60) سجين ومحتجز، لكون المحافظة كانت نائية، وغالبا ما تحل القضايا بالطريقة القبلية في حين يعيش فيها حاليا آلاف المواطنين واغلبهم نازحين من محافظات ، وهو الامر الذي يجعل نقل السجناء الى المبنى الجديد أمراً ملحا.

4- النزول والمعاينة لسجن النساء المركزي وذلك لغرض تقييم الوضع الحقوقي للسجينات والمحتجزات والاطلاع على ظروف واحوال احتجازهن حيث تتواجد في السجن عدد (27) إمراه سجينة ومحتجزة على ذمة قضايا مختلفة وقد تم الاستماع الى شكاوى بعض السجينات وتقديم التوصيات بشأنها من اللجنة الى الجهات المعنية.

5- معاينة مخيم السويداء واستكمال التحقيق في عدد من وقائع استهداف النازحين في عدد من المخيمات: قام أعضاء اللجنة بالنزول وزيارة مخيم السويداء الذي يمتد على مساحة شاسعة، تنتشر فيه المخيمات بشكل مترامي وسط الصحراء ، حيث يتواجد في المخيم 1800 اسرة بعدد 12000 نسمة نزح اغلبهم (1300 أسرة) في مارس 2020م، من مخيم الخانق في حدود الجوف واغلبهم نازحين من محافظة صنعاء وامانة العاصمة من الذين هربوا من المداهمات ونهب ممتلكاتهم وتجنيد أطفالهم او اعتقال الرجال من الأبناء والازواج.

التقى الأعضاء بعدد من النازحين من محافظات حجة وصنعاء وذمار وعمران وكانت اهم شكواهم تتركز على الصرف الصحي، وقلة الماء الصالح للشرب والكهرباء، إضافة الى عدم كفاية الغذاء والسلل المقدمة من مؤسسات الغوث الإنساني ، وحاجة النساء الى مرافق طبية خاصة وتوفير طبيبات نساء او قابلات، ولاستكمال عملية التحقيق في وقائع استهداف مخيمات التواصل والخير والميل، التقى أعضاء اللجنة بعدد من النازحين والنازحات الذين نزحوا من هذه المخيمات بسبب القصف من قبل جماعة الحوثي

على المخيمات في بداية شهر فبراير 2021م ، واضطرار النازحين خصوصا النسا والأطفال للنزوح مرة أخرى من تلك المخميات سيرا على الاقدام الى مخيم السويداء، قدم فيها النازحين والنازحات عرضا لمشاهدتهم ومعاناتهم ، وحالة الخوف والفزع التي عاشوها جراء القصف الذي بدأ في الساعة السابعة صباحا على مخيم التواصل الذي نزح اليه عدد من المواطنين من محافظات حجة وصنعاء وعمران منذ ثلاث سنوات ، واستمرار القصف لليوم الثاني حتى وصل الى مخيم الميل ومخيم الخير، وادى لتدمير المخيمات واصابة عدد من النازحين. كما استكمل أعضاء الفريق اثناء النزول التحقيق قي عدد من الوقائع التي تم رصها من قبل الباحثين الميدانيين التابعين للجنة والمتعلقة بالنازحين.

7- زيارة مركز الاحتجاز للمحتجزين على ذمة مشاركتهم في الحرب: حيث قام فريق اللجنة بتنفيذ زيارة الى مقر

الاحتجاز في قيادة المنطقة الثالثة وذلك بهدف الاطلاع على ظروف واحوال المحتجزين والاستماع لهم والتأكد من عدم تعرضهم لاي انتهاكات وضمان احترام حقوقهم المقرة لهم وفقا للتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية.

7- التحقيق الميداني في عدد من الوقائع من بينها واقعة استهداف مسجد مقر إدارة المنشاءات التابعة لشرطة مارب والذي تم استهدافه بتاريخ 2021/6/10م اثناء تواجد أعضاء اللجنة في مدنية مأرب.

6- النزول الى محافظة تعز:

قام أعضاء اللجنة بالنزول الى محافظة تعز في فترات مختلفة من الفترة التي يشملها التقرير، إضافة الى النزول الميداني المستمر من قبل فريق مكتب اللجنة في تعز الى المديريات النائية، التي شهدت عمليات عسكرية أدت لسقوط ضحايا مدنيين وتضرر اعيان عامة وخاصة.

حيث قام أعضاء اللجنة بالنزول الى السجن المركزي في تعز بتاريخ 2021/2/11م، والتحقق من أوضاع السجناء القانونية ، وكذا التحقيق في الشكوى المقدمة منهم بشأن انتشار جائحة كوفيد 19 ، ومطالبة عدد منهم بالإفراج بسبب انتشار الجائحة واصابة خمسة منهم الامر الذي يشكل خطر على باقي السجناء كما قام أعضاء اللجنة بزيارة سجن الشبكة المركزي في مديرية الشمايتين مدينة التربة ، والتحقيق في شكاوى السجناء والمحتجزين والذي يبلغ عددهم (140) سجين ومحتجز ، والذي تقدموا بشكواهم الى اللجنة بشان عدم ملائمة مكان الاحتجاز وعدم توفير الاحتياجات الاساسية الضرورية، إضافة الى بطئ إجراءات التقاضي من قبل بعض رؤساء المحاكم. كما نفذ اعضاء اللجنة عدد من النزولات الميدانية للتحقيق في عدد من الوقائع التي تم رصدها من قبل اللجنة في مديريات مقنبه والشمايتين وعدد من مديريات مدينة تعز.

ب. تنفيذ جلسات استماع علنية وسرية:

من ضمن اعمال التحقيق التي قامت بها اللجنة، تنفيذ عدد من جلسات الاستماع لعدد من ضحايا الانتهاكات في مختلف المناطق والمحافظات ومن اهمها ما يلي:

1- **جلسة الاستماع لعدد من الأطفال ضحايا الانتهاكات الجسيمة الستة**: تزامنا مع يوم الطفل العالمي 20 نوفمبر 2021م ، وبهدف تحليل أنماط الانتهاكات والمنهجيات التي اتبعت في الاضرار بالأطفال نفذت اللجنة جلسة استماع مغلقة لمدة أسبوع كامل استعمت فيها لعدد عشرة أطفال ضحايا انتهاكات جسيمة مختلفة أدت الى تشوه في اعضائهم بسبب القصف والالغام وحرمانهم من التعليم والعلاج المناسب ، كما استمعت اللجنة الى إفادات الأطفال المجندين الذين تعرضوا للعنف الجنسي واستغلالهم بطرق لا إنسانية من قبل الجهات التي قامت بتجنيدهم

2- جلسة الاستماع لعدد من ضحايا انتهاكات حقوق الانسان ضد النساء:

- قامت اللجنة بفترات مختلفة خصوصا في شهري نوفمبر وديسمبر من العام 2020م، وفي شهر مارس 2021م ، بعقد جلسات استماع سرية متفرقة في مكتبها الرئيسي في العاصمة المؤقتة عدن وفرعها في محافظة تعز، لعدد من النساء ضحايا الاعتقال التعسفي والعنف الجنسي والتعذيب واستغلال النساء في الحرب، إضافة لعدد من النساء اللاتي تعرضن للتهجير القسري وتفجير منازلهن ، وامهات المخفيين في محافظات مختلفة، كما قدمت النساء سردا وروايات فردية وجماعية للأوضاع الغير الإنسانية التي تعيشها في المخيمات ومناطق النزوح.

3- جلسة الاستماع لضحايا الانتهاكات في الخوخة:

قامت اللجنة اثناء زيارتها الى مديرية الخوخة محافظة الحديدة بعقد جلسة استماع علنية بتاريخ 30 مارس 2021م بمشاركة عدد من ضحايا الانتهاكات من الجنسين، تم الاستماع فيها الى عدد (20) ضحية، اغلبهم من النساء والأطفال ممن تعرضوا لتشوية اطرافهم بالألغام، وتدمير منازلهم بالقصف، واعاقات بأجسامهم بسبب القنص والقصف العشوائي على الاحياء السكنية، إضافة الى الاستماع لعدد من المفرج عنهم بعد سنوات من الاعتقال التعسفي والاخفاء القسري.

4- جلسة الاستماع للنساء ضحايا انفجار الألغام في الساحل الغربي محافظة تعز في كلا من (المخا – يختل – الزهاري):

لتحليل منهجية الاضرار التي طالت النساء في المجتمعات الريفية في مناطق تهامة، والوقوف على وضع حقوق الانسان عامة والنساء خاصة في الساحل الغربي من تعز والذي شهد الكثير من الوقائع والاحداث منذ منتصف2015م وحتى منتصف 2018م ، قام أعضاء اللجنة بعقد جلسة استماع لعدد (10) من نساء المخا والزهاري والهاملي في ساحل تعز بتاريخ 2021/4/1م،

قدمت فيها النساء الضحايا سرد لمعاناتهن من الانتهاكات التي طالت اجسادهن وصحتهن الجسدية والنفسية وخساراتهن للمعيل (الزوج ، الابن) واضطرارهن للنزوح والعيش بالمخيمات او بالعراء، كجزء من حقيقة الانتهاكات التي طالت المدنيين عامة والنساء خاصة.

5- جلسة الاستماع لضحايا انتهاكات حقوق الانسان في مدينة حيس محافظة الحديدة

عقدت اللجنة جلسة استماع علنية بتاريخ 2021/4/2م لعدد (20) ضحية، وهي عينات من انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والممنهجة التي ارتكبت بحق الضحايا من الجنسين بفترات مختلفة منذ العام 2015م وحتى 2020م، شملت التعذيب والنشوية والاخفاء والاعتقال التعسفي وزراعة الألغام والتهجير القسري، قدم فيها الضحايا سرد مفصل لمعاناتهم التي ماتزال آثارها على أجسادهم ومعيشتهم حتى اليوم ، وهو جزء من عملية التحقيق المباشر التي تقوم بها اللجنة في تلك الوقائع كما تسهم الجلسات في تحديد مسئوليات الاطراف عن الانتهاكات التي قامت على المنهجية واتباع سياسات في الاعتداء على عدد من الحقوق المحظور المساس بها.

6- جلسة الاستماع لضحايا انتهاكات حقوق الانسان في شبوة:

تزامنا مع زيارة اللجنة الى محافظة شبوة بتاريخ 5 و6 يونيو2021م، نفذ أعضاء اللجنة جلسة استماع سرية مغلقة لعدد (8) من الضحايا الناجين من انتهاكات مختلفة في مديريات عتق ومرخه وميفعة، قدم فيها فئتين من الضحايا سردهم لما طالهم من انتهاكات، وافاداتهم المتعلقة بالأضرار التي طالتهم جراء الاعتداء عليهم واعتقالهم وتعذيبهم إضافة للضحايا "الغير المباشرين" أو "أفراد أسرهم الذين لحقهم ضرر لقرابتهم بالضحية خصوصا الزوجات والامهات والابناء.

اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان
www.nciye.org
NCIAVHR

إحصائيات الرصد والتحقيق خلال الفترة من ١/٨/٢٠٢٠م إلى ١/٧/٢٠٢١م

نتائج التحقيق في عدد من الإنتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنسان

قتل واصابة لمدنيين
869 واقعة
- 435 قتيل
  - 43 إمراه
  - 63 طفل
- 858 جريح
  - 90 إمراه
  - 179 طفل

- 235 قتيل وقتيلة / 714 جريح وجريحة — مسئولية جماعة الحوثي
- 151 قتيل وقتيلة / 123 جريح وجريحة — مسئولية ضربات طيران التحالف العربي والأعمال القتالية الحكومية
- 14 قتيل وقتيلة / 17 جريح وجريحة — مسئولية أطراف أخرى

تجنيد الأطفال دون سن (15)عاماً
132 واقعة
- 123 مسئولية جماعة الحوثي
- 9 مسئولية الحكومة والجهات المحسوبة عليها.

استهداف الأعيان الطبية
13 واقعة
- 11 مسئولية جماعة الحوثي
- 2 مسئولية مشتركة لقوات الجيش الوطني التابع للحكومة وطيران التحالف العربي

الاعتداء على الأعيان الثقافية و التاريخية والدينية .
32 واقعة
- 28 مسئولية جماعة الحوثي
- 2 مسئولية قوات الجيش الوطني التابع للحكومة وطيران التحالف العربي
- 2 مسئولية مشتركة بين القوات الحكومية وجماعة الحوثيين

زراعة الألغام الفردية.
130 واقعة
- 61 قتيل
  - 8 إمراه
  - 11 طفل
- 89 جريح
  - 6 إمراه
  - 17 طفل

هذا النوع من الانتهاكات تنفرد به جماعة الحوثي فقط

نتائج التحقيق في عدد من الإنتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

القتل خارج إطار القانون
76 واقعة
- 42 مسئولية جماعة الحوثي
- 6 مسئولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة.

الاعتقال والاختفاء القسري
1219 واقعة
- 1031 مسئولية جماعة الحوثي
- 188 مسئولية القوات الحكومية والجهات الأمنية التابعة للحكومة

التعذيب وسوء المعاملة
86 واقعة
- 76 مسئولية جماعة الحوثي
- 10 مسئولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة.

الاعتداء على حرية الرأي والتعبير
21 واقعة
- 13 مسئولية جماعة الحوثي
- 7 مسئولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة.

تفجير المنازل
40 واقعة هذا النوع من الانتهاكات تنفرد به جماعة الحوثي فقط

وقائع قصف الطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز)

تم التحقيق واقعة اعتداء واحده بانتهاك تتعلق بقيام ما يسمى بالطائرات الأمريكية بدون طيار، باستهداف مدنيين، تم توثيقها وجمع المعلومات بشأنها، والتحقيق فيها من قبل اللجنة، حيث تشير الإحصاءات إلى مقتل طفل واحد.

سابعا: التحديات والصعوبات

واجه عمل اللجنة كغيرها من الجهات العاملة في مجال حماية حقوق الانسان والوصول الى الضحايا وكذلك العمل في المجال الإنساني والاغاثي عدد من الصعوبات والتحديات، بعض من هذه التحديات مستمرة بسبب الوضع الأمني والعسكري منذ نهاية العام 2014م وبعضها حديثة بسبب مستجدات الأرض التي حدثت خلال فترة التقرير، ولم تقف تلك التحديات حائلا دون قيام اللجنة بمهامها المنصوص عليها في القرار الجمهوري المنشئ للجنة وصولا الى التحقيق في كافة انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة من كافة الأطراف. ومن خلال هذا التقرير تشير اللجنة إلى بعض التحديات العامة التي تواجهها في عملها، والتي تراها مؤثرة على وضع حقوق الإنسان بشكل عام، وتحتاج إلى تكثيف الجهود من قبل الجميع من أجل تخطّيها، والتغلب عليها، وتحسين بيئة العمل، ووضع حقوق الإنسان في اليمن، وتتمثل أهم هذه التحديات فيما يأتي:

1. استمرار الحرب المندلعة في اليمن منذ قرابة سبع سنوات واتساع دائرتها في الفترة الأخيرة وما نجم عنها من اعمال عسكرية وزيادة في عدد الانتهاكات المختلفة.

2. عدم امتثال أطراف النزاع لالتزاماتهم الدولية المتعلقة بتطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني الخاصة بالتمييز، والتناسب أثناء تنفيذ الهجمات العسكرية، وارتكابها لانتهاكات خطيرة بحق الأشخاص والاعيان المحمية.

3. عدم تعاون بعض أطراف النزاع مع اللجنة الوطنية للتحقيق مما أدى لاكتفاء اللجنة بالاعتماد على الراصدين والباحثين الميدانيين التابعين لها ، وكذلك تأخر بعض الأطراف في الرد على الاستفسارات الموجهة من اللجنة بشأن الادعاءات بالانتهاكات المنسوبة اليها.

4. صعوبة الحصول على بعض الوثائق والمحررات الطبية والجنائية والكشوفات الرسمية الخاصة بالضحايا بسبب توقف عمل الكثير من المؤسسات الرسمية وخاصة في مناطق النزاع المسلح.

5. الجهد المضاعف التي تتطلبه عملية التحقيق في الانتهاكات القائمة على اساس النوع الاجتماعي خصوصا العنف الجنسي ضد الاناث وإحجام الكثير من الضحايا عن التبليغ عنها، إضافة الى صعوبة رصد الانتهاكات المتعلقة بالأمراض، وسوء لتغذية، والأوبئة ومنها كوفيد 19، إما لقلة مصادر المعلومة، أو لعدم القدرة على الوصول إلى بعض المناطق لتحديد الأضرار.

6. نزوح الكثير من الضحايا وأسرهم وانتقال الشهود بسبب استمرار الحرب، الأمر الذي يؤدي إلى عدم التمكن من استكمال ملفات بعض الوقائع.

7. صعوبة التنقل في المناطق الخطرة خصوصا المزروعة بالألغام وتردي خدمات الاتصالات والكهرباء الذي صعب من تواصل الباحثين وارسال المعلومات من قبلهم.

ثامنا: التوصيات

حرصا من اللجنة على تنبيه أطراف النزاع الى الوفاء بالتزاماتها تجاه إعمال حقوق الانسان الواردة في أحكام القانون الدولي الإنساني او المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الانسان وتحميل الأطراف والجهات مسئوليتها في حماية حقوق الانسان، عملت اللجنة على تقديم عدد من التوصيات الى كافة أطراف النزاع والجهات وذلك في كافة تقاريرها الدورية الثامنة السابقة وفي بياناتها الصحفية والمناسباتية.

أولا: توصيات عامة لجميع أطراف النزاع:

توصي اللجنة أطراف النزاع بالآتي:

1- التوقف عن الهجمات العشوائية الموجهة ضد المدنيين والاعيان المدنية عامة والمناطق السكنية للمدنيين والنازحين خاصة، والالتزام بمبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين لتجنب إلحاق الأضرار بالسكان والممتلكات، والبنى التحتية والمنشآت التعليمية.

2- احترام حق المدنيين بضرورة الحصول على الضروريات الأساسية من الغذاء والماء والعلاج والخدمات، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية والطبية إلى جميع المحافظات باعتبار ذلك يمثل حقا أساسيا للمواطنين.

3- وقف جميع أعمال القتل خارج نطاق القانون والاعتقال غير القانوني والإخفاء القسري، وسرعة الإفراج الفوري وغير المشروط على جميع المعتقلين والمخفيين قسرا.

4- احترام كرامة المحتجزين والموقوفين والمحرومين من حريتهم، ومعاملتهم معاملة إنسانية كريمة، والحفاظ على حياتهم وحقوقهم الشخصية، ومعتقداتهم الدينية والسياسية، وضمان تواصلهم مع ذويهم لمعرفة أخبارهم.

5- عدم التذرع بالظروف الأمنية والاستثنائية وظروف الحرب للقيام بأعمال المداهمات وتقييد الحريات والتهجير القسري ومنع الحركة والتنقل، ومضايقة النشطاء والناشطات والإعلاميين والاعلاميات ومؤسسات المجتمع المدني في كافة المناطق التي تشهد هذه الأشكال من الانتهاكات.

6- التعاون مع اللجنة الوطنية وتسهيل اعمالها، وإتاحة الفرصة لوصول أعضائها وفريق التحقيق المساعد والراصدين إلى جميع الأماكن والأشخاص والجهات وتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة.

- **ثانيا: توصي اللجنة جماعة الحوثي بالآتي:**

1- الكف عن استهداف الأحياء السكنية والمخيمات والأضرار بالمدنيين خاصة في محافظات مأرب والحديدة وتعز.

2- إيقاف عمليات الاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري للمواطنين والمواطنات، وإطلاق سراح كافة المحتجزين والمحتجزات، والحد من الإجراءات المقيدة لحرية الرأي والتعبير، لاسيما ضد المعارضين السياسيين والنشطاء ومنظمات المجتمع المدني.

3- التوقف الفوري عن ممارسة كافة اشكال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي عامة وضد النساء خاصة بما في ذلك الانتهاكات في أماكن الاحتجاز المختلفة.

4- إيقاف كافة اشكال تجنيد الأطفال واستغلالهم في الحرب، وانشطة التحريض بالعنف في المدارس والتعديل في المناهج بما يضر بقيم التعايش والسلام.

5- التوقف عن صناعة وزراعة الألغام المضادة للأفراد، والتي تسببت في الحاق الضرر العمدي بالمدنيين، وعرضت حياتهم للخطر، وتدمير مخزون الألغام التي تحت سيطرتهم.

6- التوقف عن التدخل في أعمال القضاء، خاصة من خلال التوجيه بإصدار أحكام قضائية ضد الخصوم.

7- الرد على مراسلات اللجنة الوطنية وتوفير المعلومات المطلوبة بصورة عاجلة.

- **ثالثا: توصي اللجنة قيادة التحالف العربي بالآتي:**

1. مساعدة مؤسسات الدولة في اليمن على الوفاء بالتزاماتها في توفير الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم والصحة.
2. التحديث المستمر لقائمة المرافق الطبية والأعيان المدنية والثقافية والبنى التحتية التي يمنع قصفها واستهدافها بموجب القانون الدولي الإنساني، وإشراك الهيئات والمنظمات العاملة في تقديم المساعدات الإنسانية في تحديث تلك القوائم.

3. سرعة الرد على مذكرات اللجنة الوطنية المتعلقة بالاستفسارات حول بعض وقائع قصف الطيران التي يتم التحقيق فيها من قبل اللجنة.
4. تنفيذ توصيات اللجنة الواردة في التقارير الدورية السابقة؛ لاسيما المتعلق منها بإجراء تقييم شامل للأضرار الناتجة عن وقائع قصف الطيران، وتقديم التعويضات عن الوفيات والإصابات التي لحقت بالمدنيين بشكل غير مشروع.
5. استمرار اللقاءات بين اللجنة الوطنية والفريق المشترك لتقييم الحوادث ومواصلة مناقشة كافة الوقائع والادعاءات المنسوبة لطيران التحالف.

رابعا: توصي اللجنة الوطنية للتحقيق الحكومة اليمنية بالآتي:

1. الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني أثناء العمليات العسكرية، وللالتزامات الواردة في نصوص القانون الدولي لحقوق الانسان المتعلقة بكفالة وحماية الحقوق المدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ورفع قدرات منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بمجال تطبيق واحترام مبادئ الإنسانية والتمييز والحماية.
2. تحسين مستوى الحقوق الاجتماعية والخدمات للمواطنين خصوصا في قطاعات الكهرباء والمياه والنظافة والتعليم والأمن، ودفع المرتبات للموظفين في كافة المحافظات وكذا توفير المشتقات النفطية بسعر مناسب لقدرات المواطنين
3. التوقف عن كافة اشكال الاعتقال التعسفي والتعذيب ومضايقة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الانسان بسبب ممارستهم لحقهم في حرية الراي والتعبير
4. رفع مستوى التعاون مع اللجنة الوطنية للتحقيق، والتجاوب مع توصياتها الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، وسرعة التفاعل مع مراسلات اللجنة، وتوفير المعلومات والمعطيات المطلوبة في أجل معقول.
5. اتباع مصفوفة تدابير تضمن انهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الانسان وتعويض ضحايا الانتهاكات من الجنسين وإعادة تأهيلهم ماديا ونفسيا واقتصاديا.
6. توفير الدعم اللائق للأطفال وضمان وصولهم لكافة الخدمات الأساسية وفي مقدمتها الغذاء والصحة والتعليم والدعم النفسي.
7. توفير خدمات الحماية والرعاية للنساء خصوصا الناجيات من العنف والنازحات من مناطق الحرب.

- **توصي اللجنة المجتمع الدولي:**

1- تكثيف الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار تمهيدا لإحلال سلام دائم في اليمن شريطة ان يتأسس إطار السلام على احترام حقوق الانسان والمشاركة الكاملة للنساء وتحقيق الانصاف وجبر الضرر للضحايا.

2- زيادة مستوى الدعم المقدم من مجلس حقوق الانسان للجنة الوطنية للتحقيق في مجالات الدعم الفني والتقني والمشورة ورفع القدرات بما يضمن قيامها بمهامها على أكمل وجه.

3- رفع مستوى التمويل للمشاريع والمنح المقدمة للدولة بكافة اشكالها لتحقيق معونة إنسانية كافية تسهم في تعزيز حقوق الانسان وتحقيق العيش الكريم للمواطنين والمواطنات.

4- الضغط على أطراف النزاع في اليمن للالتزام بضمانات حماية حقوق الانسان والحد من الانتهاكات.